

السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي واكب انطلاق الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954
من خلال تقرير روبر دولافينيئات

*The socio-economic context that accompanied the start of the
Algerian revolution on November 1, 1954 through the report of
Robert Delavignette*

د. دحمان تواتي*، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله - تيبازة - (الجزائر)

touatidahmane97@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/12/10 تاريخ القبول: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: يعنى هذا المقال ببحث الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر من خلال تقرير "روبير دولافينيئات" الذي قدمه للمجلس الاقتصادي الاجتماعي صائفة سنة 1955. ويستند هذا التقرير إلى إحصاءات رسمية ذات صلة بالشأنين الاجتماعي الاقتصادي لما بينهما من تأثير وتأثر، جمعت من قبل مديريات الحكومة العامة. وجاء هذا التقرير كمحاولة لتشخيص التأخر الكبير الذي سجلته الإدارة الاستعمارية في مجال التنمية البشرية، لكنه قدم أيضا الدليل الكمي عن حجم الفشل الذي منيت به المهمة الحضارية المزعومة. ويندرج التقرير في إطار إيجاد الحلول لهذه العوامل الاجتماعية الاقتصادية قصد تطوير مقارنة علاجية مستعجلة، تساهم في وقف انتشار الثورة و الحد من احتضان الشعب الجزائري لها. وقد أصبح هذا التقرير أرضية للإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية التي سببها عليها مشروع قسنطينة فيما بعد.

الكلمات المفتاحية: روبر دولافينيئات - Robert Delavignette - نمو ديمغرافي سريع - نزوح ريفي - هجرة الى فرنسا - مؤشرات التنمية البشرية - ضعف البنية الصناعية - بروليتاريا - بطالة - ملكية عقارية.

Abstract:

This article is concerned with examining the socio-economic conditions in Algeria through the report of "Robert Delavignette" which he submitted to the Economic and Social Council in the summer of 1955. This report is based on official statistics related to the socio-economic affairs due to the impact and vulnerability between them, collected by the Gouvernement Général services . . . This report came as an attempt to diagnose the great delay recorded by the colonial administration in the field of human development, but it also provided quantitative evidence of the magnitude of the failure of the alleged civilizing mission. The report falls within the framework of finding solutions to these socio-economic factors in order to develop an urgent therapeutic approach that contributes to stopping the spread of the revolution and limiting the Algerian people's embrace of it. This report has become the basis for the socio-economic reforms on which the Constantine project will be built later.

Keywords : Robert Delavignette - rapid demographic growth - rural exodus - immigration to France - human development indicators - weak industrial structure - proletariat - unemployment - real estate ownership.

1- مقدمة .

2- السياق الاجتماعي.

3- الأوضاع الاقتصادية.

4- استنتاج .

مقدمة :

يعتقد البعض أن الثورة الجزائرية، هي وليدة تطور أفقي داخل الحركة الوطنية الجزائرية ،أفضى بالنهاية إلى أزمة داخلية، تجسدت بانقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ووصول العمل السياسي في الجزائر إلى طريق مسدود، بفعل تزوير الانتخابات و غلق الأوليغارشية الكولونيالية للمجال السياسي في وجه الجزائريين .

و يجد هذا الرأي سنداً في شهادات تلك الجماعة التي خططت للمشروع الثوري، إذ رأت أن الظرف الدولي يناسب تطلعات الشعب الجزائري، كي يدخل معركة التحرير، و عليه ألا يضيع الفرصة التاريخية¹.

وعلى سلامة هذا الرأي، فإنه غير قادر على إلغاء أو إهمال البحث في الأسباب العمودية، ونقصد بذلك الأسباب الاجتماعية الاقتصادية، التي تصبح غير مرئية للمعاصرين، بفعل تصدر التطورات السياسية المتسارعة للمشهد اليومي.

فبالعودة إلى ثورات الحقبة المعاصرة، كتلك التي اندلعت ضد حكم محلي فاسد، على شاكلة ما جرى في فرنسا وروسيا ومصر، أو ثورات التحرر من الاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في قارتي آسيا وإفريقيا والنموذج الجزائري بشكل خاص، لا تخلو واحدة من هذه الثورات، من بيئة مساعدة على الانفجار الاجتماعي، واقصد بذلك تردّي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية.

لقد تأسست نظريات تاريخية، تهتم بالمقاربات الاجتماعية في تفسير حركات التاريخ، فالظلم الاجتماعي ينبئ بخراب العمران، على حد وصف ابن خلدون، وهي الوضعية التي تؤدي بالمفهوم الماركسي للتاريخ، إلى نشوء وعي طبقي أو وطني، يدفع إلى الثورة والتغيير الجذري.

وتهدف هذه المحاولة إلى البحث في المعطيات الاجتماعية الاقتصادية، التي مهدت لقيام الثورة الجزائرية، ونطرح من خلالها جملة من الأسئلة الآتية: هل كان النظام الاستعماري يملك مشروعا اجتماعيا، يأخذ بالاعتبار مطالب الأهالي "؟"، علما أن النظام الاستعماري قد تحمل عبئ نشر "المهمة الحضارية". هل دراسة مؤشرات التنمية البشرية، كانت ستنبئ بان احتقان أو انفجار اجتماعي كان وشيكا، وإلا ماذا يفهم من قول الشهيد العربي بن مهيدي: "إن الشعب كالعصف اليابس، القوا بالثورة في الشارع وسيحتضنها الشعب؟" هل كانت الجزائر على أعتاب ثورة اجتماعية؟

إذا استثنينا الجانب المعنوي، كانت القلة التي أعدت مشروع العمل الثوري في وضع ضعف على جميع المستويات، بفعل انقسام الحركة الوطنية، وعدم وجود السلاح وفي مواجهة عدو شرس. لما كان بن مهيدي ورفاقه على يقين بنجاح المشروع الثوري؟، ولماذا كانت إدارة الاحتلال، تعلن عن المشاريع الاقتصادية الاجتماعية، بعد اندلاع الثورة وانتشار لهيئتها؟

¹ بيان أول نوفمبر 1954.

1- الأوضاع الاجتماعية :

باسم المجلس الاقتصادي قدم السيد " دولافينيئات Robert Delavignette ، الحاكم العام للاتحاد الفرنسي يوم 28 جوان 1955 تقريراً هاماً عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، نستل منه بعض العناصر التي بدت لنا الأهم في الجزء الأول من تقريره.²

رأى دولافينيئات أن " الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر خطيرة بدون مجال للجدل. " وأن المسألة الديمغرافية أصل المشكلات .

إذ يشكل النمو الديمغرافي السريع المسألة الرئيسة للجزائر، و هو الذي يقف وراء كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان عدد السكان ينمو بـ 240 ألف نسمة سنة 1952 بنسبة تعادل 2 بالمائة، وهي من بين الأعلى عالمياً. وأن هذا النمو الكبير والسريع، يجعل نسبة الشباب وسط المسلمين مرتفعة، لأن أكثر من نصف السكان تحت سن العشرين: (3.279.000 كهول و 3.502.000 أطفال بين سنة و أربعة عشر سنة) ، وهذا يطرح مشاكل التكوين المهني و التربية و التعليم، و يقع عبئ ذلك على حساب البلديات .

لكن وضع السكان الأوروبيين مختلف، لأننا نحصي 203 كهل في مقابل 100 طفل و 10 بالمائة شيوخ مقابل 5 بالمائة من الشيوخ عند المسلمين.³

ورأى دولافينيئات الجزائر اليوم (1955) تصل بصعوبة لتغذية سكانها، لهذا يجب التخطيط للمستقبل، لأنه في حدود سنة 1975 ، سيصبح على كاهل الجزائر أن تغذي 15 مليون ساكن ،. غير أن بعض المؤرخين، رأ بأن هناك تطورا ديمغرافيا لغير صالح الأوروبيين، دون أن يتحدث عن انفجار ديمغرافي.⁴

وفي هذا التقرير يظهر جليا تأثير دولافينيئات بنظرة مالشوس المتشائمة، دون أن يجروا على مصارحة الاوليفارشية الكولونيالية في الجزائر و الامبريالية الفرنسية في الضفة الأخرى، التي تتبادل المصالح الاقتصادية و السياسية على حساب تطوير قطاع الصناعة في الجزائر. حتى تتفادى الجماعة الأولى نمو طبقة بروليتارية منظمة و واعية في الجزائر، وتتفرد الزراعة الكولونيالية باليد العاملة الرخيصة الأجر، و تظل الجزائر سوقا للصناعة الفرنسية بدون منافس ، و تظل موردا سهلا للمواد الأولية .

²GGA, Secrétariat social , Documentation , nouvelle série - n °1, Le Rapport Delavignette .

³Rapport Delavignette in Journal officiel de la république française .Avis et rapport du conseil économique n°10 Année 1955 du 5 juillet 1955, pp325 - 363.

⁴هارتموتالزنهاس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة احمد بن محمد بكلي، (الجزائر: دار القصة، 2015)، ص 60.

1-1- انتشار البطالة:

تجلت الأزمة الاقتصادية الجزائرية بوضوح في وجود قرابة مليون عاطل عن العمل سنة 1954.⁵ وتقدر النقابات عدد العاطلين بـ 1 مليون رجل، وتقدر الأرقام الرسمية العدد بـ 850 ألف عاطل، لكن البطالة تمس بشكل خاص المسلمين⁶. ذلك ان سوق العمل مرتبط بشكل كبير بالقطاع الزراعي في الجزائر وهو سوق موسمي، ويسجل هذا القطاع فائضا في عدد طالبي العمل من الجزائريين. النزوح الريفي نحو المدن :

وقد نجم عن الضغط الديمغرافي هجرة الجزائريين نحو المدن، فتشكلت بيوت الصفيح في هامش المدن الأوروبية، بحيث ارتفع عدد سكان المدن من قرابة 250 ألف سنة 1900 إلى 600 ألف سنة 1931، وبلغ عدد سكان هذه المدن عشية اندلاع الثورة قرابة 1.4 مليون نسمة.⁷

1-2- هجرة الجزائريين إلى فرنسا :

وتشير التقارير الرسمية الاستعمارية الى وجد ثلاثمائة الف مهاجر جزائري على التراب الفرنسي سنة 1955، ويمكن القول أن سبع المسلمين الكهول يعيشون في فرنسا، نصفهم قدموا من منطقة القبائل.⁸

وأن عشرين ألف امرأة وطفل، قد تركوا بيوتهم القصديرية و سكنوا بيوتا قصديرية أخرى في فرنسا، وأن ثمانين بالمائة من المهاجرين تتراوح أعمارهم هم بين عشرين وأربعين سنة. ويعيش ما يقارب مليون ونصف من الجزائريين، الذين ظلوا في الدواوير، على الأجور التي يرسلها ذويهم من فرنسا، وقد أرسل العمال المهاجرون مبلغ 35 مليار فرنك، في شكل حوالات خلال سنة 1954.⁹

⁵ المرجع نفسه.

⁶ Rapport Delavignette in Journal officiel de la république française. Avis et rapport du conseil économique n°10 Année 1955 du 5 juillet 1955, pp : 325- 363.

ينظر ايضا الملحق رقم 4 عن تطور هجرة العمالة الجزائرية الى فرنسا بين 1947- 1953.

⁷ هرموتالزنهاس، ص: 63.

⁸ ينظر جدول إحصائي أعداد المهاجرين من دائرة تيزي وزو في الملحق رقم :

⁹ L'Algérie du demi-siècle vue par les autorités locales , Document d'archive présenté par Tayeb Chentouf, L'Algérie en 1954, éd, OPU, Alger 2006, p: 83 et 146

لقد نجم عن تلك الهجرة تشكل الطبقة البروليتارية، فترة بين الحربين العالميتين، في فرنسا و ليس الجزائر، بفعل ارتفاع عدم توفر الجزائر على بنية صناعية ، حيث بلغ عدد العمال قرابة 80 ألف عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، و 250 ألف عامل سنة 1954، و يتحدث دولافينيئات عن 300 ألف مهاجر.¹⁰

3-1- توزيع الدخل أو الثروة في الجزائر:

تظهر الإحصاءات وجود فارق كبير في الدخل بين القطاعات الثلاث و بين الأوروبيين و الجزائريين :

1- في القطاع الفلاحي :

كان بين خمسة إلى ستة ملايين جزائري يعيشون من الفلاحة سنة 1954،¹¹ و قد كان هذا القطاع يشغل ثلاثة أرباع السكان، غير انه لا يشكل إلا ثلث الدخل الكلي للجزائر، و هذا الثلث غير موزع بعدالة لان عشرين ألف فرنك، وهو متوسط دخل الفلاح الجزائري، يزيد بقليل عن مدخول المواطن الهندي، في وقت أن المداخيل الكبيرة قد تصل إلى الملايير عند فئة كبار ملاك الأراضي من الأوروبيين.¹²

و بالنظر إلى توزيع ملكية العقار الفلاحي، يوجد 25.795 مالك أوروبي، يستحوذون على 2.400.000 هكتار موزعة على النحو الآتي :

ملكية صغيرة ----- 1.81 بالمائة

ملكية متوسطة ----- 24.72 بالمائة

ملكية كبيرة ----- 73.47 بالمائة .

و حتى و إن مثل الجزائريون سنة 1954 أغلبية أعضاء القرض الفلاحي، فقد استبعدوا من كل مساهمة في إدارته، و كان القسم الأكبر من تعويضات الدولة ، يوجه إلى كبار ملاك الأراضي.¹³ إذن وجد تركيز عقاري كبير بيد فئة أوروبية قلية العدد وسط المزارعين الأوروبيين، علما أن عدد ملاك الأراضي من الأوروبيين سنة 1954 قد كان 17129.¹⁴

¹⁰ Rapport Delavignette in Journal officiel de la république française .Avis et rapport du conseil économique n°10 Année 1955 du 5 juillet 1955, pp : 325- 363.

¹¹ هارتموتالزهااس، ص 61.

¹² Rapport Delavignette in Journal officiel de la république française .Avis et rapport du conseil économique n°10 Année 1955 du 5 juillet 1955, pp : 325- 363.

¹³ هارتموتالزهااس، ص 60.

¹⁴ المرجع نفسه، ص ص 60- 61.

و عند اندلاع الثورة التحريرية كان 17 ألف مزارع أوروبي، يصنفون ضمن ملاك الأراضي، وقد تشكلت طبقة محدودة العدد بيدها غالبية الملكيات الفلاحية الكبيرة، وشكلت هذه الطبقة لنفسها قاعدة سياسية من خلال الامتيازات الاقتصادية الممنوحة لبقية السكان الأوروبيين، في مقابل حرمان السكان الجزائريين، مما أدى إلى وقوع تضامن عرقي بين الأوروبيين.¹⁵

وقبل اندلاع الثورة الجزائرية ، كان نصف 10 بالمائة من السكان، التي تمثلها الأقلية الأوروبية، مشكلا من أثرياء يحققون 34 بالمائة من إجمالي دخل الجزائريين، وإذا أضفنا إليهم بقية الأوروبيين، فسترتفع حصتهم من الدخل إلى 45 بالمائة .

وقد تحدثت "جيرمان تيون Germain Tillon"، وهي خبيرة بالشأن الجزائري، عن وجود " فئة ملاك أراضي حقيقية"، وقدرت عددهم بـ 12 ألف مالك أراضي واسعة، من بينهم 300 ثري و نحو عشر من بينهم أثرياء جدا .¹⁶

نفذت جيرمان تيون خمس مهمات علمية في منطقة الاوراس، و أقامت قرابة 4 سنين بالجزائر بين 1934- 1940، و قد عادت إلى نفس المنطقة شهر ديسمبر 1955، و كلفت بمهمة إنشاء المراكز الاجتماعية في 25 أكتوبر 1955 من قبل الحاكم العام جاك سوستال ، و هي التي ابتدعت مصطلح « clochardisation de la population algérienne » ، كتعبير عن بؤس النازحين من الريف إلى المدن، دون أن يمتلكوا مهنا أو تعليما. و بطلب من جمعية قدماء المقاومات المعتقلات (ADIR) حررت نصا عن الوضع الاقتصادي الاجتماعي في الجزائر، نشر في مجلة الجمعية الموسومة بـ " أصوات وأوجه Voix et visages " .¹⁷

4-1 قطاع الصناعة :

ظلت الجزائر مرتبطة بشكل كلي بما تنتجه المصانع الفرنسية، لذلك كان دور الجزائر أن تصدر مستخرجات المناجم دون تحويل في الجزائر.¹⁸ وقد جرت أول محاولة تصنيع بعد الحرب العالمية الأولى،

¹⁵ دحمان تواتي ، جماعة كبار ملاك الأراضي و دورها في توجيه القرار الاقتصادي و السياسي في الجزائر بين 1900- 1954 ، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر تحت اشراف عبد الكريم بوصفصاف ، قسم التاريخ ، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2، الجزائر ، 2017.

¹⁶ Germain Tillon , L'Algérie en 1956.p :7.

¹⁷ ينظر في الملحق رقم : مستوى الدخل

¹⁸ هارتموت الزنهاس، 62.

دون تحفيز دائم إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية، بسبب التهديد الألماني في البحر المتوسط و العزلة الاقتصادية التي وجدت فيها الجزائر بعد سنة 1942، حينها انطلقت موجة جدية من إنشاء المؤسسات الصناعية في الجزائر، دون أن يؤدي ذلك إلى إكسابها حجما يوازي ذلك التطور الصناعي، الذي جرى في مصر، نتيجة الطلب العسكري و المدني، و قد جرى تشجيع الصناعة سنة 1945 بواسطة أول مخطط حكومي للتصنيع، غير أنتجسيد ذلك في الميدان ظل محدودا.¹⁹

كان القطاع الثالث الذي يدر الفوائد موزع بين 8 بالمائة للجزائريين و 57 بالمائة بيد الأوروبيين، و هذا تعبير على استحواذ الاحتكارات الأوروبية في الجزائر على التصدير.²⁰

لقد كانت الجزائر تعاني المرض الهولندي "Dutch diseases"، و يقصد بذلك استغلال كبير للمناجم و تصديرها خاما، مع وجود حالة تدني لبنية الصناعة المحلية.²¹

5-1- المنح والعلاوات :

و يبين الجدول الآتي الفارق الكبير في المنح العائلية بين الجزائر وفرنسا في حالة تساوي الأجور و تساوي عدد الأطفال :²²

عدد الاولاد	فرنسي على الفرنسي	التراب جزائري الجزائري	على التراب الفارق
طفلان	11.629	4.800	6.829
3 اطفال	20.484	7.200	13.284
4 أطفال	27.744	7.600	20.144

كما لاحظ دولافينيئات الفارق الكبير في مستوى التغذية بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر .

6-1- ميزانية الجزائر :

و بخصوص ميزانية الجزائر العادية و الاستثنائية، فهي بالكاد تفوق 150 مليار فرنك ثلثها تدفعها الدولة الفرنسية، و يمكن القول أنالدولة الفرنسية قد مولت غالبية الاستثمارات الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر سنة 1955.²³

¹⁹ هارتموتالزهااس ، ص 62

²⁰ المرجع نفسه ، ص 63.

²¹ المرجع نفسه ، ص 64.

²² Journal officiel de la république française .Avis et rapport du conseil économique n°10
Année 1955 du 5 juillet 1955, pp : 325- 363.

2- التعليم :

وقد بينت إحصاءات سنة 1948 أن 2.083.000 طفل في سن الدراسة (بين 6 - 14 سنة) أي 24 بالمائة من السكان ، في حين كانت 12 بالمائة في فرنسا ، وهذا يعني أن على الحكومة في الجزائر أن تمكن ما بين 200.000 و 250.000 طفل سنويا من دخول المدرسة و "حاليا لا يذهب إلى المدرسة إلا 436.577 طفل من بين 2 مليون نسمة في سن الدراسة " ²⁴.

258.124	1940-1939
266.190	1941-1940
266.220	1943-1942
247.580	1944-1943
240.704	1945-1944
241.206	1946-1945
267.189	1947-146
299.008	1948-1947
318.685	1949-1948
331.684	1950-1949
350.000	1951-1950
380.316	1952-1951
405.503	1953-1952

وفي المستوى الثانوي ظل عدد المسلمين ضعيفا بالنظر لعدد الجزائريين ففي سنة 1952 كان عدد التلاميذ الجزائريين في الثانويات : 4.159 من مجموع 18.138 تلميذا و بلغ عدد التلميذات 622 تلميذة

²⁴ Ministère de l'intérieure ,service de l'Algérie et des Départements d'outre-mer, Notes et études documentaires ,24 Décembre 1954 N° 1.963. L'Evolution économique et social de l'Algérie de 1945 à 1954 ,Deuxième partie :Questions sociales et culturelles. P :3.

مسلمة جزائرية من مجموع 10.580 تلميذة .و الجدول الآتي يوضح تطور العدد الإجمالي للتلاميذ بالمرحلة الثانوية مسلمون وأوربيون .

1948	22.204
1949	23.653
1950	25.500
1951	26.755
1952	28.178

1-2- جهود تطوير الجزائر :

و خلال السنوات الأخيرة ،فان ضرورة التطوير الاقتصادي للجزائر ، قد ترجمت بوضع برنامجين رباعيين يغطيان سنوات:1949 إلى 1956 ، غير انه لم يكن لهما إلا تأثيرا محدودا على زيادة الإنتاج الصناعي و التجاري .²⁵

بالموازاة مع تطبيق البرنامجين ، أجريت دراسة معمقة عن "العلاقات المالية بين الجزائر وفرنسا" وقد أدرجت الدراسة ضمن تقرير طبع سنة 1955 يعرف بـ " تقرير ماسبيتول Rapport Maspetiol و هو رئيس اللجنة ، و قد اعتمد فرضية التطوير الاقتصادي للجزائر ،مستندا إلى معونة مالية سنوية متصاعدة تبدأ بـ 15 مليار فرنك لمدة ستة سنوات ، ثم تثبت عند 150 مليار فرنك .²⁶ وقد قرر رئيس الحكومة شهر جويلية إعطاء الجزائر قرضا إضافيا بقيمة 15 مليار تحت عنوان : " برنامج استثنائي للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر".²⁷

²⁵Groupe de Département d'Alger , Cabinet , Réunion du 28 octobre 1958 . Exposé de M.Simoneau , Contrôleur civil chargé des fonctions de conseiller pour les questions économiques et d'Inspecteur itinérant sur le Plan de Développement de l'Algérie .(11 pages).

²⁶و على اثر هذا التقرير تشكل فريق دراسة كلف في مارس 1956 بمدينة الجزائر ، كي يضع " آفاق التطوير الاقتصادي للجزائر في العشرية القادمة".وقد قدم فريق الدراسة أو العمل خلاصته تحت عنوان : "الآفاق العشرية لتطوير الجزائر اقتصاديا ،وقد طبع شهر مارس 1958 .

²⁷Rapport Delavignette , in Jorf .Avis et rapports du conseil économique , N° 10 année 1955,pp : 325 - 363.

استنتاج :

لا شك أن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر سنة 1954 حسب تقرير "دولافينيئات " قد دلت على ان الجزائر قد كانت على مشارف انفجار اجتماعي ، لان كل مؤشرات التنمية البشرية كانت سلبية ومتدنية ، مما يعني أن المهمة التمديدية الفرنسية المزعومة قد انتهت الى الفشل الذريع .

و الحقيقة أنالاوليغارشية الكولونيالية تتحمل مسؤولية إفشال كل برامج التعليم و التصنيع و الإصلاح السياسي وذلك ، لأنها كانت تخشى من تطور بروليتارية واعية ، قد تعمل على تغيير النظام الكولونيالي . ثم أن النظام الامبريالي الفرنسي قد قام على أساس ، امتصاص موارد المستعمرات لفائدة المتروبول ، و تحويل المستعمرات إلى سوق مستهلك ، و ليس إلى منطقة منافسة . لهذا تخصصت الجزائر في إنتاج المواد الأولية و بيعها خاما .

ولعل هذا ما جعل البروليتارية الجزائرية تتشكل في فرنسا و ليس الجزائر ، و من هناك انتظمت في النقابات اليسارية ثم غدت أحزاب الحركة الوطنية التي تطالب بالتغيير الجذري ، مثل نجم شمال افريقيا سنة 1926 و حزب الشعب سنة 1937 .

ان تقرير روبر دولافينيئات مصدر مهم لمعرفة حقيقة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي اندلعت في خضمها الثورة التحريرية ، لكن يبدو ان هذا المسؤول قد تفادى الإشارة بكل صراحة للجهة الحقيقية المسؤولة عن تردي تلك الأوضاع .

فهو يرد المسؤولية الى النمو الديمغرافي السريع ، و يتفادى تحديد من المسؤول عن التأخر الكبير الذي سجلته الجزائر على المستويين الاجتماعي الاقتصادي و دون شك يقف وراءه الاوليغارشية الزراعية .

ملحق رقم 1: تطور السكان في الجزائر بين (1836-1953)

السنوات	سكان البلديات			سكان احصوا على حدة	المجموع العام للسكان
	غير المسلمين	المسلمون	المجموع		
1836	32.100				
1841	55.400				
1845	114.000				
1851	152.300				
1856	180.330	2.307.349	2.487.679	8.388	2.496.067

2.966.836	13.142	2.953.694	2.732.851	220.843	1861
2.921.246	17.232	2.904.014	2.652.072	251.942	1866
2.416.225	11.482	2.404.743	2.125.052	279.691	1872
2.867.626	59.941	2.807.685	2.462.936	344.749	1876
3.310.412	55.480	3.254.932	2.842.497	412.435	1882
3.817.306	65.269	3.752.037	3.287.217	464.820	1886
4.124.732	16.745	4.107.987	3.577.063	530.924	1891
4.429.421	69.843	4.359.578	3.781.098	578.480	1896
4.739.331	16.331	4.723.000	4.089.150	633.850	1901
5.231.850	73.799	5.158.051	4.447.788	680.263	1906
5.563.828	71.259	5.492.569	4.740.526	752.043	1911
5.804.275	89.719	5.714.556	4.923.186	791.370	1921
6.066.380	82.265	5.984.115	5.150.756	833.359	1926
6.553.451	83.553	6.469.898	5.588.314	881.584	1931
7.234.684	87.527	7.147.157	6.201.144	946.013	1936
8.681.785	80.435	8.601.350	7.679.078	922.272	1948
9.251.000	..	..	8.232.000	1.019.000	1953

Source : Ministère de l'intérieur ,service de l'Algérie et des Départements d'outre-mer,Notes et études documentaires ,24 Décembre 1954 N° 1.963. L'Évolution économique et social de l'Algérie de 1945 à 1954 ,Deuxième partie :Questions sociales et culturelles. P :3.

يلاحظ بانه في الفترة 1936 و 1948 ازداد عدد الجزائريين ب 1.500.000 نسمة بمعدل 250 الف نسمة سنويا ، في حين ظل عدد الاوربيين قارا .علما ان عدد سكان الجزائر سنة 1948 قد كان 8.700.000

8.700.000 اوريبي

7.700.000 جزائري مسلم.

جلبت شرارة لفاتح نوفمبر 1954 انتباه الدولة الاستعمارية الفرنسية لحالة الاحتقان الذي دام في الجزائر طويلا ،بفعل صمتها وتغاضيها عن تسلط تلك الفئة المحدودة من كبار الاثرياء ، التي اطبقت على الحياة الاقتصادية واغلقت المجال السياسي امام الجزائريين .

وكان من نتاج ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وتراكم تخلف كبير في ميدان التصنيع والتشغيل والاسكان ، في مقابل نمو ديمغرافي غير متناسب ، مما دفع بالجزائريين الى النزوح من الارياف الداخلية نحو المدن الكبرى والهجرة الى فرنسا .

وقد نشرت الحكومة العامة في الجزائر شهر جانفي 1954 تحقيقا ميدانيا شمل الجماعات المحلية (رؤساء البلديات ، مسيريين اداريين للبلديات المختلطة ، رؤساء الدوائر ومحافظي الشرطة و شمل ايضا رؤساء جماعات في اقاليم الجنوب الجزائري و ذلك منذ سنة 1952 و خلال سنة 1953 و جرى الاجابة على بعض اسئلة الاستبيان سنة 1954 بعنوان : " جزائر نصف القرن من منظور الجماعات المحلية، وقد سحب من هذا التقرير 160 نسخة و تضمنت كل نسخة 269 صفحة".²⁸ لكن ماذا يمكن ان يقدم هذا التقرير كمعلومات ؟

لا يملك غالبية الجزائريين القاطنين في الريف ارضا زراعية و من يملكون ارضا فهي غير كافية لاعالة الاسرة كثيرة العدد " ، ارتفاع عدد السكان الاهالي و اراضي مجزأة ، و استحواذ بعض ملاك الاراضي على المساحات الزراعية ، و طالب البعض في سكيكدة باجراء اصلاح زراعي و توزيع عادل للاراضي .²⁹ وقد اعترف اخرون بوجود نقص حاد للغذاء حتى لا يصرحوا بالمجاعة و البؤس ، كما تحدث اخرون عن وضعية السكن الهش و اخرون عن زيادة عدد السكان الاهالي ، و اقترح رئيس البلدية المختلطة " ثنية الحد " رفع اجور العمال الزراعيين ، و كان هذا رأي البلدية كاملة الصلاحية " ماندوفي " .³⁰

وانزعج رئيس دائرة تيزي وزو من الزيادة الديمغرافية " التي تثير الصداع " و اضاف انه لا امل يرجى من الانتخاب الطبيعي ، وقال رئيس بلدية " تيرمان " كاماة الصلاحية ، بان اسباب الازمة تعود الى زيادة ديمغرافية كبيرة³¹ و تساءل كيف يمكن اطعام كل هذه الجموع ؟ و هذا رأي بلدية الونشريس و دائرة تيزي وزو و رأي البلدية المختلطة توقرت ، حيث دعا مسؤولها الى تحديد النسل و القيام بدعاية لصالح تقليل المواليد كما دعا اخرون الى تحرير المرأة المسلمة ، بتعليمها و هنا يكمن الحل الديمغرافي حسب بلدية اورليانفيل " الشلف " و رأي رئيس دائرة تيزي وزو ، واقترحوا ضرورة تحديث التشريع الاسلامي

²⁸ GGA, Cabinet civil ; L'Algérie du demi-siècle vue par les autorités locales , Document d'archive présenté par Tayeb chentouf, L'Algerie en 1954, ed, OPU, Alger 2006 , p : 146.

²⁹ Chentouf, op , cit , p p 31- 32.

³⁰ Ib , id , p80.

³¹ Chentouf, Idem.

فيما يخص الزواج و ضرورن اخضاعه للقانون الفرنسي ،الذي يثقل اجراءات الطلاق و يفرض التعويض المكلف لصالح المرأة المطلقة و يفرض النفقات و لا يسمح بتعدد الزوجات ، وهذا سيؤدي الى خفض النسل برايمهم³².

و اشار اخرون الى النزوح الريفي نحو المدن مثلما ذهب اليه رئيس البلدية المختلطة سدراتة و رئيس بلدية سوق اهراس كاملة الصلاحية و رئيس بلدية الصومامن المختلطة و اثار هؤلاء المشاكل الاجتماعية المترتبة عن ذلك ، مثل ارتفاع نسبة البطالة و الحاجة المتزايدة للطلب على العلاج ، كما تخوفوا من انعكاسات ذلك على الامن العام و ان هذه المشاكل تتجاوز قدرات و امكانيات البلدية حسب راي رئيس بلدية سدراتة ، اما راي رئيس بلدية البلدية فقد اعطى بيانات رقمية للدلالة على ذلك ، فحسب روايته كان عدد سكان البلدية 40 الف نسمة سنة 1936 فانتقل عدد السكان الى 56.800 نسمة سنة 1948 بزيادة 16.800 ساكن منهم 2500 اوربي و 14.300 جزائري و اعتبر ان تشكل احياء الصفيح و تكدرس العائلات في ظروف متدنية من النظافة و الصحة ، يبنى بأمراض و بمشاكل اجتماعية خطيرة³³.

وقد اجمع مسيرو هذه الجماعات المحلية ان هذه الظروف تمثل البيئة المناسبة لتطور " البروليتارية " غير مكتفية و ثائرة ، لذلك توقع رئيس بلدية سدراتة ، ان يكون ذلك مناخا مناسباً لنمو و ظهور الخارجين عن القانون ، و اقترح بعضهم اجبار سكان الصفيح على العودة الى المناطق التي نزحوا عنها و معالجة المشكلة من جذورها بتثبيت الريفيين في الارض³⁴.

وقد لاحظ مسؤولو كثير من البلديات هجرة المستوطنين اصحاب الملكيات الصغرى للريف بسبب العوامل الاقتصادية و البيئية كما هو الشأن في الشلف و اخرون لاسباب امنية كما في صور الغزلان " او مال".

وفي مقابل النزوح الداخلي برزت ظاهرة الهجرة نحو فرنسا و بشكل خاص من المناطق الفقيرة كبلاد القبائل :أفون ، وادي اغولمين ، الاربعاء ناثيرائن ، تيزي وزو ، وقد قدمت دائرة تيزي وزو عدد 47.296 مهاجرا الى تاريخ 1 اكتوبر 1953 ، وشكل ذلك نسبة 8.10 من عدد سكانها و من المناطق الفقيرة الاخرى التي شهدت هجرة جماعية الى فرنسا ، جبال جيجل كالطاهير و في الهضاب العليا كبرج بوعريج و سطيف ، و جبال الاوراس و جهة الغرب الجزائري نواحي تلمسان³⁵.

³² Ib , id, 104.

³³ Ib id, p : 95.

³⁴ Chentouf p : 96.

³⁵ Chentouf, p :107.

و نظر البعض الى هجرة الجزائريين نحو فرنسا من وجهة سياسية و عنصرية ، اذ شدد بعضهم على خطورة الهجرة ، باعتبارها مكانا للعدوى السياسية و الافكار الثورية ، ومجالا يسمح باحتقار العنصر الاوربي و اهانة المرأة الاوربية و الفرنسية و هذه آراء رئيس بلدية بوعريج و مفتش الشرطة و رئيس بلدية آزفون و الطاهير ، لهذا دعوا الى تنظيم الهجرة و مراقبتها ، مثل فرض عقد العمل قبل السماح للأشخاص بالهجرة .³⁶

تميزت الاوضاع الصحية للجزائريين عشية اندلاع الثورة التحريوية بالتردي و الاسباب الرئيسية لتلك الامراض حسب الجماعات المحلية هي الفقر و الجهل و حسب رئيس بلدية معسكر المختلطة ، تنتشر وسط الجزائريين امراض التراكم و السل و الشلل و الامراض الناتجة عن سوء التغذية و طالبت بلديات شرشال و سطيف و دلس و الصومام ارسال اطباء و اقامة مراكز صحية ، وقد وصل الامر برئيس دائرة معسكر ان قال بان اطباء الاستيطان يتبعون وصاية جبانة و يقصد بذلك البلديات المختلطة ، ان العجز كبير ، كما صرح بان عشرة الاف شخص ينتظرون مجيء مساعد تقني في الصحة يزور بلدية معسكر المختلطة كل شهرين.³⁷

و اعتبر رئيس بلدية بودواو التي يسكنها 10.373 ساكنا منهم 9000 جزائري أن اكبر مشكل يجب معالجته هو التمدرس لانه الاهتمام الاساس للمنتخبين الاهالي ، و هو السلاح الفتاك بيد اعداء فرنسا ، لان التأخر في هذا الميدان كبير .³⁸

وقال رئيس بلدية الونشريس ان تمدرس أطفال الاهالي يسجل تأخرا كبيرا و يحتاج الى سنوات من العمل الدؤوب و هذا الراي يشاطره فيه رؤساء بلديات الصومام المختلطة و بلدية عين توتة المختلطة و بلدية العالمة المختلطة ، التي اقترح رئيسها تقديم تعليم مهني " كي نحرم التيار الوطني من هذه الجموع العاطلة و الجائعة ".³⁹

و بخصوص الوضع الامني و حركة الاحزاب الجزائرية ، ردت كل الجماعات المحلية و محافظات الشرطة ، بان المدن و الارياف قد مستها العدوى الثورية ، ولاسيما وسط الشباب ، و هذه وجهة نظر دائرة البلدية و بلدية كاسين المختلطة و بلدية العالمة و الشلف و زمورة المختلطة و غليزان و تيارت . كما

³⁶ Ibid, p : 115-119

³⁷ , pp:115-119

³⁸ Ib, id, p :122.

³⁹ Ib, id, p :129.

راى رئيس بلدية توقرت المختلطة ان الحركة الوطنية تستثمر في البؤس والفقر، الذي يعيشه السكان، وان الحل في رفع المستوى المعيشي للناس، بحيث يختفي المحيط الذي تنشأ فيه الحركة الانفصالية، وهذا راى رئيس دائرة مليانة ورئيس بلدية سافية ورئيس بلدية العالمة المختلطة.⁴⁰ واعتبر رئيس بلدية ذراع الميزان المختلطة، وبلدية كاساين، ورئيس دائرة شلف، وتوقرت في منطقة الحكم العسكري، بأن الأحزاب الجزائرية تجند مناضليها من وسط البروليتاريا والشباب والبطالين والفقراء، والغريب هو تكرار استعارة هذه المجالس لمصطلح البروليتاريا رغم غياب أي قاعدة صناعية تتشكل كنفها هذه الطبقة.

وعبرت بعض المجالس عن انتشار إيديولوجية حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في الشرق الجزائري ولا سيما في ذراع الميزان وأقبو وخنشلة وميلة، ودعا آخرون إلى مراقبة الدعاية الثورية التي يبثها التيار "الانفصالي" كما يصفونه، كما دعا رئيس بلدية الشلف إلى حل حركة الإنصار، والقيام بدعاية مضادة وهذا راى رئيس بلدية خنشلة، ورئيس بلدية المنبعة الأهلية.⁴¹

وبخصوص ما تقترحه الجماعات المحلية من حلول سياسية للوضع، رأى رؤساء بلديات: الميلية، والونشريس، وشلف، وعين مليلة، والعلمة، والطاهير، وسوق هراس ضرورة اعتماد الشدة والصرامة.⁴²

أما رئيس دائرة مليانة فتقترح تنظيم زيجات مختلطة بين العنصرين العربي والأوروبي كوسيلة اندماج، ورأى رئيس دائرة قالمة ضرورة استئصال عنصرية ملاك الأراضي الأوروبيين بمعالجة نفسية لأوروبيي الجزائر، فبحكم تجربة أربع سنوات قضائها في الريف الجزائري لم يعرف أوروبيا واحدا يعتقد بأن العربي مساوي له، حتى ولو كان هذا الأخير متعلما ومتطورا، إذ كتب: "إن مالك الأراضي يخلط بين السيادة الفرنسية ومصالحه الخاصة".⁴³

ويعتبر تقرير "ماسبيتول" Maspitiol الذي سلم إلى الحكومة الفرنسية شهر جوان 1955م تقريرا موثقا مدعما بالإحصاء، ويبين حجم التأخر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، فقد قام بمقارنات مع بلدان مشابهة للجزائر، وقدر الاستثمارات الواجب رصدها، وحدد أيضا ما يجب أن تساهم به الخزينة الفرنسية في الجزائر، وهذا التقرير سيكون قاعدة البرنامج "العاشري"، وأساس خطاب الجنرال ديغول في 3 سبتمبر 1958م الذي أعلن فيه عن مشروع قسنطينة.

⁴⁰ Chentouf, pp: 177-180.

⁴¹ Chentouf, op, cit, p: 190

⁴² Ibid, p p: 315- 320.

⁴³ Ibid, p: 321.

كتب كوليت جونسون في مقال له في مجلة " اسبري " Esprit تحت عنوان : " الجزائر في الواجهة " : " لقد نجحت العملية الانتحارية " ، ويقصد بذلك انطلاق المشروع الثوري و انتشاره، و هاهي "المهمة الحضارية قد نجحت " : 1 مليون اوروبي يقابلهم 9 ملايين مسلم و 2720000 هكتار يملكها 25 الف مستوطن اوروبي و 2.593.410 هكتار يتقاسمها 532 الف مالك جزائري ، علما ان بين 70 و 75 بالمائة من الاراضي التي يملكها الجزائريون مجزأة و رديئة و لا تصلها مياه الري ، وهو الامر الذي دفع بالسكان الاهالي الى النزوح نحو المدن القريبة .⁴⁴

اخذ الاستيطان اجود الاراضي و 90 بالمائة من الكروم بيد الاوربيين و يشكل مدخولها السنوي ثلث المدخول الاجمالي للقطاع الزراعي، و يصل مدخول بعض كبار ملاك الاراضي نحو 1 مليار فرنك K لكن متوسط دخل العامل الموسمي للجزائري بالكاد يصل الى متوسط الدخل في الهند بقليل . (20 الف فرنك سنويا)

و من الغريب ان السناتور لوسيان بورجود قد اعترف أمام مجلس مقاطعة الجزائر، اثر اجتماع عقد عقب انطلاق الثورة التحريرية، بوجود "نقص تنمية في المقاطعات الجزائرية " و نقص الهياكل و انتشار التخلف الاقتصادي ، و قد ران حالة الغضب في الجزائر ، ليس مردها لأسباب سياسية وإنما لأسباب اقتصادية و اجتماعية .⁴⁵

و اضاف بورجود ان الجيش الفرنسي قد خصص ثلاثة ملايين فرنك لنقل القوات الى الجزائر ، لكن لو انفقت تلك المبالغ قبل هذا التاريخ على تنمية الجزائر ، ما طلب من الجيش ان يتدخل اليوم .⁴⁶

الملحق رقم 2: توزيع عدد المهاجرين على بلديات دائرة تيزي وزو الى غاية 1954 و نسبتهم الى عدد السكان.

البلديات	عدد العمال المسجلين في فرنسا	نسبة المهاجرين الى عدد سكان البلدية
عبو (سيدي نعمان)	130	1.30

⁴⁴ Colette Jeanson, L'Algérie à la une , in Esprit , N°228, Paris, p :1244.

⁴⁵ Michel Barbier ? Le Mythe Bourgeois , 1895-1964, Trente ans de d'histoire de l'Algérie française à travers un symbole, éditions Walada, France,, 1995, p :139.

⁴⁶ Idem.

1	35	بوغني
0.74	350	برج منايل
4	500	كومب دي ماريشال
3.27	594	دلس
4	320	ذراع الميزان
10	1500	فورناسيونال
4	300	هوسونفيل
4.50	750	يسر
8	930	ماكلة
7	950	ميرابو
8	496	روبيفال
7.50	3765	تيزي وزو
10.40	892	تيزي غنيف
6	2000	ازفون
7.86	10322	جرجرة
6.80	4742	ذراع الميزان
10.20	8521	فورناتيونال
09	5947	سباو الاعلى
9.60	4252	مزغنة

المصدر : L'Algérie du demi-siècle vue par les autorités locales , Document d'archive présenté par Tayeb chentouf, L'Algerie en 1954, ed, OPU, Alger 2006 , p : 146.

ملحق رقم: 03 جدول يمثل الفئات السكانية وعائدها بالفرنك الفرنسي.

فئات اجتماعية	النشطون و اعضاء العائلة				عائدات بحسب فئات عائدات بحسب الافراد	
	اوربيون		جزائريون			
	آلاف	%	آلاف	%	ملايين الفرنكات	فرنك في السنة
الفئات الميسورة	15	1.5	-	-	212	16.300
					5.1	

السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي واكب انطلاق الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 من خلال تقرير

روبير دولافينيات

2.360	29.4	1.353	0.6	50	54.5	545	الفئات متوسطة الدخل
1.146	22.6	1.062	6.15	510	44	440	أجراء حرفيون تجار صغار
570	19.0	912	20	1.600			الجزائريون في المناطق الحضرية
193	23.4	1.122	73	5840			الفلاحون في الريف
		4.661		8000		1000	المجموع

المصدر: تقرير ماسبيتول Maspitiol سنة 1955 ، ص ص 69،79.

ملحق رقم 4: هجرة العمال من الجزائر الى فرنسا بين 1947-1953

السنوات	الذهاب	العودة	الفارق
1947	66.234	22.251	43.983 +
1948	80.714	54.209	+26.505
1949	83.447	75.237	+8.210
1950	89.405	65.176	+24.229
1951	142.671	88.084	+54.587
1952	148.912	134.083	+14.829
1953	134.083	122.560	

المصدر:

Source : Ministère de l'intérieure ,service de l'Algérie et des Départements d'outre-mer,Notes et études documentaires ,24 Décembre 1954 N° 1.963. L'Évolution économique et social de l'Algérie de 1945 à 1954 ,Deuxième partie :Questions sociales et .12culturelles. P :